



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

القاعدة القومية للدراسات

قائمة ببيوجرافية عن موضوع

الإصلاح الاقتصادي

وخلاصة توصيات الدراسات

نشرة شهرية

العدد الخمسون بعد المائة،

ديسمبر ٢٠١٨

المحتوى

٢مقدِّمة
٤أولاً: خلاصة توصيات الدراسات
١٤ثانياً: الدراسات باللغة العربية
٢٣كشاف المؤلِّف

مقدمة

تمثّل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات* التي تتناول موضوعات وبحوثاً تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، سواءً صدرت عن هيئات أو مؤسسات أو مراكز بحوث مصرية أو إقليمية أو دولية.

ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه.

وتصدر النشرة شهرياً، وتضم في كل عدد موضوعاً من الموضوعات المتعلقة بقضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات الهامة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل جمهورية مصر العربية.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (٢١) بيان دراسة باللغة العربية في موضوع **الإصلاح الاقتصادي**، والمتاحة على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨، كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات والتي صدرت عن الجهات البحثية التالية: كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، معهد التخطيط القومي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.

وقد تمّ ترتيب الدراسات في النشرة ترتيباً هجائياً وفقاً للعنوان، مع تجاهل الألف واللام في الترتيب، وتضم النشرة في نهايتها كشافاً بأسماء المؤلفين مرتباً هجائياً وفقاً لاسم المؤلف، وترتبط كل دراسة برقم مسلسل يحدد رقم التسجيل بالنشرة.

*تضم كل نتائج بحثي يحصره المركز بشرط أن يتبع أسلوباً علمياً ممنهجاً ويصل إلى عدد من النتائج والتوصيات سواء عُرض في شكل دراسة بحثية أو أوراق مؤتمرات أو مقالات بحثية أو غيرها.

وتشتمل البيانات الوصفية لكلِّ دراسة على العناصر التالية:

الرقم المسلسل
العنوان
اسم المؤلف
اسم الناشر
سنة النشر
رقم الطلب
عدد الصفحات
المستخلص

والجدير بالذكر أن جميع الدراسات الواردة في هذه النشرة متوقّرة بمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمن يُهمُّه الاطلاع عليها.

الإدارة العامة للمكتبة

أولاً: خلاصة توصيات الدراسات

الاقتصاد غير الرسمي:

- ١- الحاجة إلى استجابات مبتكرة من الدولة، وتحول في أسلوب التدخل الحكومي، بدلا من نماذج التخطيط الجامدة، وتطوير أشكال تنظيمية مرنة تستجيب لمصالح جميع الأطراف بما فيها المنخرطون في الاقتصاد غير الرسمي، والحاجة إلى فهم المشاركين فيه واستخدامهم له من أجل البقاء وكأداة لتعزيز مصالحهم.
- ٢- اعتماد النظريات الاقتصادية المعاصرة والتي تهتم بالسياسات الحكومية المثلى، والتي تتجاوز الأهداف والأدوات التقليدية، من خلال تقديم محركات أخرى للنمو ليضم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.
- ٣- مراجعة التفكير النمطي نحو دور الاقتصاد غير الرسمي، وتأكيد ذلك في برامج التنمية، واعتماد سياسات طويلة الأجل لعملية إدماج القطاع غير الرسمي، وتنمية مهارات العاملين في هذا القطاع وحمايتهم، مع تعزيز نموه وتوسعه وتنافسيته.

الاستثمارات المحلية:

- ١- ضرورة السعي لإحداث تحول هيكلي جذري في بنية الناتج المحلي الإجمالي، بإعطاء الاهتمام بالقطاعات السلعية والصناعات التحويلية، ولن يأتي ذلك إلا من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في تلك القطاعات من منظور التنمية المستدامة، من خلال بناء اقتصاد متنوع، وسوق مفتوح على العالم الخارجي.
- ٢- ضرورة توافر الحد الأدنى من البنية الأساسية للاستثمار - وبصفة خاصة في المناطق الصناعية - من كهرباء وصرف صحي واتصالات بدرجة أفضل إن لم تكن على نفس الدرجة لأغلب دول العالم، بالإضافة إلى إتاحتها بأسعار معتدلة لإمكانية الإنتاج بتكاليف منافسة، فضلا عن تخفيض أسعار الأراضي لتشجيع المستثمرين.
- ٣- ضرورة العمل على التخلص من القواعد والأنظمة البيروقراطية داخل المؤسسات والهيئات العامة والخاصة، وذلك من خلال العمل على توفير بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تصبح هناك جهة واحدة تعمل على إنهاء كافة الإجراءات.

- ٤- زيادة معدلات الاستثمار في مصر بما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من أجل تقليص فجوة الموارد المحلية، وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:
- زيادة الاستثمارات الزراعية والصناعية كقطاعات سلعية لدفع قدرتها على الاستخدام الحقيقي المنتج للعمالة.
- تحقيق التوازن الإقليمي في توزيع الاستثمارات بين المحافظات خاصة في صعيد مصر والمحافظات النائية.
- ٥- تيسير تعبئة وتجميع المدخرات الخاصة الصغيرة التي يصعب قيامها بمشروعات استثمارية بمفردها مثل: حفر قناة السويس الجديدة، وذلك بهدف تنشيط رأس المال المحلي وسوق الأوراق المالية، ومن ثم تيسير تعبئة المدخرات الخاصة الصغيرة.
- ٦- تشجيع الصادرات والتوسع في الصناعات التصديرية التي تستخدم تقنيات أكثر كثافة لعنصر العمل، وتسهيل إجراءات التصدير والاهتمام بالإنتاج السلعي الموجه للتصدير، وتحرير التجارة مع الدول العربية لزيادة حجم التجارة البينية، ووضع نظام متكامل لحوافز التصدير، وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في مجال التصدير، وإنشاء شركات تأمينية لضمان الصادرات.
- ٧- مراجعة بعض السياسات التشريعية خاصة في مجالات السياسات النقدية والائتمانية والسياسات المالية والسعرية، حتى يمكن منح المشروعات الإنتاجية إعفاءات ضريبية وجمركية، مع الاستمرار في الإصلاح الهيكلي للاقتصاد القومي، وتطوير القطاع العام، مما يترتب عليه أيضا زيادة الطلب على عنصر العمل.
- ٨- دعم تفعيل صندوق استثمار مغلق لدعم البورصة المصرية، حيث إنه من المعروف أن الصناديق المغلقة هي أكثر الصناديق ربحية حتى في حالة تحقيق السوق لخسائر طارئة، مع إنشاء وحدة تابعة لسوق الأوراق المالية يطلق عليها وحدة إدارة الأزمات والدراسات المستقبلية تضم نخبة من ذوى الكفاءات في هذا المجال.

الاستثمارات الأجنبية:

- ١- وضع حزمة من التشريعات وتفعيل القوانين الموجودة لبتث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي مما يحول من ظاهرة تهريب الأموال، للحد من الاحتكارات وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة.
- ٢- ضرورة العمل على استفادة المستثمر الأجنبي من الحوافز التجارية، بما يعني ضرورة الاستفادة من الأنظمة المحلية لإحلال المنتجات المستوردة، وتقوية وحماية حقوق الملكية وضمانها وترسيخ سيادة القانون.
- ٣- العمل بشكل واضح على تخفيض الضرائب على المستثمرين الأجانب، بما يحفزهم على الاستثمار، ومن ثم القدرة التنافسية التصديرية وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى العمل على ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات الاستراتيجية في مصر.
- ٤- ضرورة تطبيق السياسات اللازمة للارتقاء بدرجة التصنيف الائتماني السيادي لمصر من أجل مساعدتها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز القدرة التنافسية وذلك من خلال:
 - أ- وضع رؤية لتحقيق الاستقرار السياسي، والمساءلة الديمقراطية، ومحاربة الفساد، وسرعة إنهاء الحرب على الإرهاب، واستعادة الأمن إلى المعدلات الطبيعية.
 - ب- اتباع سياسات نقدية واضحة تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والوصول إلى سعر صرف حقيقي عادل ومستقر.
 - ج- اتباع سياسات مالية تعمل على خفض عجز الموازنة العامة والدين العام، وسياسة ضريبية جاذبة للاستثمار، وتيسير ممارسة الأعمال.
- ٥- ضرورة وجود تعاون مثمر بين الحكومات ووكالات التصنيف الائتماني، وزيادة الشفافية وتوفير المعلومات، لتجنب حدوث تضارب المصالح، وضمان المصدقية في التصنيفات الائتمانية.
- ٦- ضرورة العمل على زيادة المنافسة بين وكالات التصنيف الائتماني من خلال تخفيض عقبات دخولها إلى السوق المصري، وتشجيع إنشاء المزيد منها.

- ٧- تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وجهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابع لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، وكذلك استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية في الترويج الاستثماري للمشروعات المستهدف الاستثمار فيها.
- ٨- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية، واقتراح إقامة هيئة أو وكالة للاستثمار الإقليمي العربي تكون مهمتها إرساء قواعد منهج إقليمي عربي مشترك لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٩- أن تسعى مصر لتنفيذ نصوص اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية والتي تشجع على التعاون بين مراكز البحث العلمي المصرية والأوروبية، وذلك لخلق روابط تكنولوجية مع الاتحاد الأوروبي، والتوسع في أنشطة البحوث والتطوير.
- ١٠- أن تعمل مصر على جذب الاستثمارات الصينية في القطاع الصناعي، وتسهيل السبل لإنشاء مراكز صناعية في مجالات عديدة منها: إنشاء مركز صناعي لإنتاج الطاقة، وإنشاء مركز تصنيعي إقليمي لإنتاج السيارات ومكوناتها.
- ١١- إقامة صندوق للنهوض بالتسويق ويمكن توفير مصادر تمويله من التسهيلات المالية التي تمنحها البنوك الوطنية وقروض ومنح المؤسسات الدولية وتكون مهمته الآتي: تخطيط وتنظيم المعارض من أجل مساعدة رجال الأعمال الأجانب في التعرف على مزايا الاستثمار في مصر، وإعطاء أولوية الحصول على قروض ميسرة للشركات التي تقدم استراتيجية تسويقية تدعم زيادة الصادرات.
- ١٢- إنشاء مكاتب لحماية حقوق المستثمرين في المحافظات لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية (كما تم في كوريا الجنوبية)، والعمل على إنشاء محاكم متخصصة للفصل في قضايا حقوق الملكية الفكرية.

- ١٣- عقد مؤتمر دولي عن الاستثمار في مصر يستهدف تسويق فرص الاستثمار في مجالات جديدة مثل الطاقة المتجددة، مع منح هذه المشروعات مزايا ضريبية وجمركية لها.
- ١٤- دراسة مدى إمكانية تفعيل وتنمية الدور الذي تلعبه العناقيد الصناعية في مصر، حيث أكدت منطقة غرب أوروبا على أهمية تلك العناقيد في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ١٥- دراسة إمكانية تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية بصورة عامة والدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة، حيث أثبتت التجربة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب بشكل أكبر للأسواق الأكثر رواجاً.
- ١٦- أهمية التأكيد على مؤشرات الجودة المؤسسية لبيئة الأعمال في مصر، والتي تشمل المؤشرات العالمية للحكومة ونوعية الأطر التنظيمية، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر سهولة ممارسة نشاط الأعمال، ومؤشر مدركات الفساد.
- ١٧- الاستفادة من تجربة ماليزيا في اتباع سياسة تقييد التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل، وإنشاء صندوق حكومي مغلق، مع اتخاذ الإجراءات لتحويل البورصة المصرية إلى شركة مساهمة مدرجة تكون الحكومة هي المساهم الأكبر فيها.

إصلاح الموازنة العامة:

- ١- استخدام الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية للاستخدام من قبل البنوك الإسلامية والشركات الاستثمارية لعلاج أزمة الموازنة العامة في مصر، ويمكن استخدامها بديلاً مهماً لأذون وسندات الخزانة العامة، ويجب تفعيل قانون تمويل المشروعات الاستثمارية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨، وقانون الصكوك رقم ١٠ لسنة ٢٠١٣.
- ٢- تقنين وضع الصناديق الخاصة وضمها إلى الموازنة العامة للدولة، وسداد مستحقات الدولة لدى الغير، وسرعة معالجة مشاكل المصانع المغلقة؛ لأنها طاقات إنتاجية معطلة، وسداد مستحقات المقاولين لدى الدولة، وتشجيع الشركات الكبرى على تشغيل المواطنين مقابل مزايا وإعفاءات مناسبة.

- ٣- ضرورة الالتزام بمنهج التخطيط الاستراتيجي بناء على أسس علمية سليمة، وهذا يتطلب وضع استراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى، وكذلك يمكن التطلع إلى المدى الطويل حتى عام ٢٠٢٥ لعلاج الاختلالات الهيكلية المشار إليها بالموازنة.
- ٤- تعديل قانون الموازنة الحالي إلى نظام قائم على الأداء والنتائج، مع إصدار قانون خاص وتفصيلي وشامل مثل قانون أداء ونتائج الحكومة في الولايات المتحدة، بحيث يدفع إلى تبني موازنة متعددة السنوات، وعمل مظاريف صارمة للموازنة، وعلامات إرشادية للأداء، وإعداد إطار متوسط الأجل للإنفاق قائم على النتائج والأداء.
- ٥- يجب الانتقال إلى مرحلة تنمية القدرات ورفع مهارات موظفي الحكومة في مجال موازنات الأداء، والمتابعة والتقييم القائم على النتائج، وذلك عن طريق عمل برامج تدريبية متخصصة متعددة المستويات، مع تطوير مهارات وقدرات العاملين في تحليل السياسات وتطوير نظم معلومات الأداء.
- ٦- يجب أن يكون إصلاح الموازنة متسقاً ومرتبطاً مع إصلاح الإدارة العامة، وتشمل عمليات الإصلاح الإداري الذي يهدف إلى زيادة تحفيز الموظف العام، وإعادة هيكلة المؤسسات لزيادة التركيز على تقديم الخدمات وجودتها، وتحسين الاتصال والتنسيق، والإشراف والرقابة لتقوية المساءلة العامة عن الأداء، وخلق آليات تضمن الشفافية والمساءلة، وتشجيع تفويض المسؤوليات الإدارية للمديرين على كل المستويات، وضمان المزيد من المرونة الإدارية.
- ٧- استعراض تجارب بعض الدول النامية والصاعدة التي تطبق استهداف التضخم رسمياً، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة، مثل: شيلي والبرازيل والمكسيك وغيرها.
- ٨- معالجة التشوهات الحقيقية والهيكلية والتي تزيد من الضغوط التضخمية وتجعلها خارج سيطرة البنك المركزي، ويتحقق ذلك من خلال اعتبار استهداف التضخم هدفاً قومياً، حيث تعلن كافة الجهات المسؤولة التزامها بمواصلة الإصلاحات التي تعالج الجذور الحقيقية للتضخم، لكي تساعد البنك المركزي في بلوغ هدفه في ظل درجة عالية من الاستقلالية والشفافية والمصداقية.
- ٩- ترشيد وإصلاح السياسات المالية والتقديمية للدولة بهدف زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لينعكس ذلك في صورة زيادة المدخرات، وتوجيهها للاستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو.

- ١٠- ضرورة التنسيق بين أهداف ووسائل السياسة النقدية والمالية حتى يمكن تخفيف الضغوط التضخمية، ويتطلب ذلك أن تتولى كل من السلطات النقدية والمالية مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض حجم المعروض من النقود من خلال استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية لتقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية، مما يعمل على تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي.
- ١١- العمل على ترشيد الإنفاق العام من خلال التحرك في اتجاه الدعم النقدي بدلا من الدعم السلعي، بالإضافة إلى النظر في سياسات دعم الطاقة والعمل على تغييرها، وإعادة تشكيلها ورسمها بما يحقق العدالة والإنصاف الغائبين في هيكل الإنفاق العام، مع ضرورة عدم المساس بمخصصات الإنفاق الرأسمالي والتي قد تؤدي في حالة خفضها إلى تراجع معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة.
- ١٢- في ظل اقتراب الدين العام المحلي من النسبة الحرجة ٩٠٪، يمكن أن تلجأ الدولة إلى ما يعرف بالقمع المالي كأحدى الأدوات التي يمكن من خلالها تخفيض الدين العام، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال فرض تنظيمات على البنوك وشركات التأمين تقضي بزيادة الكميات التي تحتفظ بها من الديون الحكومية، أو من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى أقل من مستوى السوق الطبيعي، أو من خلال الاستعانة بصناديق التقاعد من أجل تمويل العجز المالي.
- ١٣- يجب الاستفادة من الموارد المتاحة بدلا من الاعتماد على الاقتراض، وبالتالي نسد الباب أمام التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد وهو ما سوف يؤثر على عملية اتخاذ القرارات وخطط الاقتصاد المصري والعدالة الاجتماعية.
- ١٤- تطوير نظم المعلومات الداخلية لصناديق الاستثمار بغرض خدمة متخذ القرار، مع إعطاء معلومات عن أثر التغيرات الاقتصادية المتوقعة على القيم السوقية للأوراق المالية، وقياس أثر الأسواق الأخرى على السوق المصرية نظرا لارتباط متوسط عوائد الصناديق بها.
- ١٥- توسيع قاعدة سوق الاستثمار لصناديق الاستثمار المفتوحة عن طريق السماح للصناديق بدخول مجالات استثمارية غير الاستثمار في الأوراق المالية، لجذب المزيد من المدخرات وتعويض انخفاض العائد في فترات الهبوط.
- ١٦- تطوير التشريعات الخاصة بإدارة صناديق الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بعدد الصناديق التي يقوم بإدارتها فرد واحد للاستثمار، وكذلك الاستثمار في أسواق رؤوس المال الأجنبية.

١٧- أن تتسم السياسة الاقتصادية التي ستنتهجها الدولة خلال السنوات القادمة بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع القوانين والتشريعات القائمة، فضلا عن إمكانية تطبيق هذه السياسة، إذ إن السياسة الاقتصادية يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها.

الإصلاح الضريبي:

- ١- تطوير ضريبة الدخل من خلال وجود ضريبة تصاعدية وشرائح تتماشى مع تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، ورفع العبء عن محدودى الدخل على أن تكون المساهمة طبقاً لمبدأ المقدرة على الدفع.
- ٢- الإسراع نحو تحصيل المتأخرات الضريبية سواء المتنازع عليه أو غير المتنازع عليه عن طريق الحوافز والمزايا المشجعة لأداء تلك المتأخرات لزيادة الموارد المالية للدولة.
- ٣- يجب إعادة فرض ضريبة على الشركات (الإرث)، ويقترح حداً أدنى للثروة الخاضعة للضريبة ٢٠ مليون جنيه، وقيمة الضريبة نسبة ثابتة ٥٪، وهذه الضريبة يمكن ألا تشكل صعوبة كبيرة في تحصيلها بسبب ضرورة تسجيل الشركة لنقل ملكيتها للورثة.
- ٤- يجب فرض ضريبة على صافي الثروة ويطلق عليها ضريبة (تضامن اجتماعي) وذلك لمرة واحدة، وبحد أدنى لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه، وبنسبة ثابتة ٥٪، وبدون إعفاءات وذلك لتبسيط إدارة وتحصيل هذه الضريبة.
- ٥- القيام بفرض ضريبة الكربون لكونها وسيلة اقتصادية مهمة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، من خلال دورها في استخدام الطاقة، فهي أداة أكثر فعالية في ترشيد الوقود الأحفوري عن أدوات أخرى، والتدرج في تطبيقها مع التباين في سعرها بالنسبة للقطاعات والفئات المختلفة.
- ٦- إجراء الدراسات اللازمة لتحديد مدى العلاقة بين سعر ضريبة الكربون والمستهدفين منها من ناحية، ونسبة التخفيض في الكميات المستهلكة من الوقود، ومن ثم نسبة التخفيض في كمية الانبعاثات من ناحية أخرى، ودراسة علاقة هذه الضريبة بالضرائب الحالية على الوقود، والتي من الأنسب أن تحل محلها ضريبة الكربون.
- ٧- في بداية تطبيق ضريبة الكربون يمكن الجمع بينها وبين الأدوات الأخرى مثل: إعطاء حوافز لمنتجاتي ومستهلكي مصادر الطاقة المتجددة، وفرض ضريبة على ملكية وسائل النقل الأكثر استهلاكاً للوقود،

بحيث يتفاوت سعر الضريبة تبعاً لنوع الوقود المستخدم، وفرض رسوم على الواردات ذات المحتوى الكربوني المرتفع، وذلك من أجل تحقيق هدف الحد الأقصى المسموح به من الانبعاثات.

٨- إنشاء وحدة أو كيان مستقل لتقييم السياسات الضريبية، وتحليل وتقدير الآثار المتوقعة لأي ضريبة جديدة أو تعديل ضريبي وذلك قبل فرض الضريبة وبعده، واستخدام الأساليب والمنهجيات المتطورة في التقييم، والاسترشاد بالنتائج في تصميم الإصلاحات الضريبية المطلوبة.

ثانياً: الدراسات باللغة العربية

١	العنوان
الأثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد غير الرسمي في مصر	اسم المؤلف
منال ممدوح امام	اسم الناشر
كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان	سنه النشر
٢٠١٧	رقم الطلب
دراسات/٦٨٢٩٤	عدد الصفحات
١٥٧ ص	المستخلص
<p>إن تفاقم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي زاد حجمها في العقود الأخيرة أصبح يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الحكومات المتعاقبة لمختلف البلدان، وفي حين أن الظاهرة قد توفر حلولاً قصيرة الأجل للقطاع العائلي الفقير، لكن على المدى الطويل فإنها تشكل تحدياً خطيراً للتنمية الاقتصادية، وبات من الملح علاج هذه الظاهرة بحلول ابتكارية غير تقليدية. وتناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من حيث تعريفه ومجالاته، والنماذج والمدارس المفسرة للظاهرة، والعلاقة المتبادلة مع الاقتصاد الرسمي، وأثاره السلبية والإيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والأساليب المختلفة لتقدير حجمه، وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة، والآليات التنفيذية لإعادة هيكلة وإدماج ذلك الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي، والآثار المترتبة على عملية إدماجه.</p>	

٢	العنوان
آثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية	اسم المؤلف
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية	اسم الناشر
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية	سنه النشر
٢٠١٧	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٤٦ ص	المستخلص
<p>إن العديد من الدول العربية تمر بالعديد من الأزمات الاقتصادية، والتي تجعلها تفكر في عمل استراتيجيات معينة لتخطي هذه الأزمات، لذلك اتجهت للمؤسسات الدولية أو بعض الدول لاستخدامها في التنمية الاقتصادية، وقد تغشلت هذه الدول وتصبح هذه القروض ليست إلا زيادة عبء على عاتقها، ومؤخراً قامت مصر بطلب قرض من صندوق النقد الدولي لمحاولة تحسين وضعها الاقتصادي، ولكن هل ستستطيع أن تنفذ خططها للتنمية أم لا؟ وما المقترحات التي يمكن أن تساعدنا في هذا؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب نجاح التجارب الدولية عامة والتجربة البرازيلية خاصة، ومحاولة الاستفادة منها في الحالة المصرية وتفاذي الأخطاء السابقة للسياسات في الدول المدينة، ودراسة السياسات التي اتخذتها الحكومات في الدول المقترضة من الصندوق، ومحاولة معرفة أوجه القصور التي أدت لزيادة المديونية أو العكس إن وجد، والتعرف على بعض الحلول التي يطرحها صندوق النقد الدولي للدول المقترضة منه، والتعرف على الأسباب التي أدت لاقتراض الدول من صندوق النقد الدولي.</p>	

٣	
العنوان	أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على تكاليف وإيراد إنتاج أهم محاصيل الحبوب في مصر [المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج٣٦، ٤٤ب، ديسمبر ٢٠١٦]
اسم المؤلف	دعاء إسماعيل مرسي
اسم الناشر	الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي
سنة النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	د/المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي
عدد الصفحات	ص ص ٢٢٧٥ - ٢٢٩٦
المستخلص	على الرغم من أن سياسة الإصلاح الاقتصادي تعد من أهم الظواهر في الاقتصاد المصري، إلا أن هذه السياسات أدت إلى وجود تشوهات سعرية نتج عنها عدم كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لقطاع الزراعة، ومن ثم كانت هناك بعض الآثار السلبية والتي تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والأجور والقيمة الإيجارية، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على آثار تطبيق هذه السياسات على أهم محاصيل الحبوب (القمح، الذرة الشامية الصيفي، الأرز الصيفي) في مصر. وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على مختلف الظواهر الإنتاجية والاقتصادية لأهم محاصيل الحبوب خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤).

٤	
العنوان	إصلاح السياسة الضريبية في مصر [مؤتمر الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة]
اسم المؤلف	مصطفى محمود عبد القادر
اسم الناشر	المركز المصري للدراسات الاقتصادية
سنة النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	ملف إلكتروني
عدد الصفحات	ص ٣٨
المستخلص	تتناول هذه الدراسة مراجعة النظام الضريبي الحالي في مصر في ضوء أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها في السياسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة التي بدأت في سنة ٢٠٠٥ لمحاولة البناء عليها، وبيان أهم المشكلات التي يواجهها الإصلاح الضريبي في مصر، والتي تعتبر تحدياً أمام السياسة الضريبية والإصلاح الاقتصادي في مصر، ويمكن أن تؤدي إلى الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي والعدالة الضريبية، وتوفير أساس للحوار حول دور السياسة الضريبية في توفير الاستدامة المالية، وتعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، والعدالة الاجتماعية.

٥	
العنوان	آليات علاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري [مصر المعاصرة، س١٠٧، ٥٢٤ع، أكتوبر ٢٠١٦]
اسم المؤلف	أحمد رفعت خميس
اسم الناشر	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
سنة النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	د/مصر المعاصرة
عدد الصفحات	ص ص ٤٢٩ - ٤٦٦
المستخلص	تأتي أهمية الدراسة في سياق إيجاد سبل ووضع آليات لعلاج الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات المصري، وتهدف إلى وضع عدة آليات وتطبيق مجموعة ضوابط ومعايير لعلاج الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري، مع التركيز على فاعلية هذه الحلول الجذرية تطبيقياً للوصول من خلالها للوضع التوازني الاقتصادي لميزان المدفوعات المصري خلال المدى الزمني (٣ - ١٥) سنة.

<p>٦</p> <p>العنوان</p> <p>اسم المؤلف</p> <p>اسم الناشر</p> <p>سنة النشر</p> <p>رقم الطلب</p> <p>عدد الصفحات</p> <p>المستخلص</p>	<p>إمكانيات تطبيق موازنات الأداء في مصر</p> <p>هدى محمد صبحي مصطفى معهد التخطيط القومي ٢٠١٦ ملف إلكتروني ٥١ ص</p> <p>تمثل موازنات الأداء موضوعا مهما في إدارة الإنفاق العام لعدة عقود، ويرتبط هذا النوع من الموازنات بإصلاحات أخرى في موازنات القطاع الحكومي والإدارة المالية تهدف إلى تحسين أداء القطاع العام وضمان الاستقرار المالي. وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء، تناول الجزء الأول تعريف موازنات الأداء وتطبيقها، وتناول الجزء الثاني التجارب الدولية في تطبيق موازنات الأداء، ويعرض الجزء الثالث تجربة مصر في تطبيق موازنات الأداء، وتناول الجزء الأخير الطريق إلى تطبيق موازنات الأداء في مصر ومتطلبات وشروط تطبيقه.</p>
<p>٧</p> <p>العنوان</p> <p>اسم المؤلف</p> <p>اسم الناشر</p> <p>سنة النشر</p> <p>رقم الطلب</p> <p>عدد الصفحات</p> <p>المستخلص</p>	<p>إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر [بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦]</p> <p>نيفين كمال حامد معهد التخطيط القومي ٢٠١٦ ب/٣٣٦ ص ص ٩٥ - ١١٥</p> <p>تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى حاجة مصر إلى تطبيق ضريبة الكربون بها، وذلك من خلال التعرف على ماهية ضريبة الكربون، والأساس الاقتصادي لفرضها وعلاقتها بالضرائب الأخرى على الوقود ودوافع فرضها، والآثار المتوقعة لفرضها ومحددات تصميمها وسعرها الأمثل، وذلك في ضوء تجارب الدول التي طبقتها، أو الدول التي في الطريق إلى تطبيقها.</p>
<p>٨</p> <p>العنوان</p> <p>اسم المؤلف</p> <p>اسم الناشر</p> <p>سنة النشر</p> <p>رقم الطلب</p> <p>عدد الصفحات</p> <p>المستخلص</p>	<p>الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر [بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦]</p> <p>إبراهيم العيسوي معهد التخطيط القومي ٢٠١٦ ب/٣٣٦ ص ص ١٨ - ٦٢</p> <p>انطلاقاً من شيوع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر في أكثر من ١٥٠ دولة، ومن تكاثر توصيات خبراء الضرائب والمالية العامة بتطبيق هذه الضريبة في مصر، ومن تكرار إعلان وزارة المالية عن عزمها على إحلال هذه الضريبة محل الضريبة العامة على المبيعات، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم ضريبة القيمة المضافة في مصر من حيث المزايا والعيوب، مع الاسترشاد بخبرات الدول الأخرى في تطبيقها، كما قامت الدراسة بتقييم أداء الضريبة من زاوية قدرتها على تعويض النقص في الضرائب الجمركية، وهو ما كان ضمن مبررات تطبيقها في مصر وفي دول أخرى.</p>

٩

العنوان
 اسم المؤلف
 اسم الناشر
 سنة النشر
 رقم الطلب
 عدد الصفحات
 المستخلص

تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٥ [مصر المعاصرة، س١٠٧، ٥٢١٤، يناير ٢٠١٦]
 محمد عبد الحميد شهاب
 الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
 ٢٠١٦
 د/مصر المعاصرة
 ص ص ٣٩ - ٨٦

تنص النظرية الاقتصادية على أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يلعب دورا رئيسا في تحسين مستوى الميزان التجاري في الأجل الطويل، على الرغم من أنه قد يسبب التراجع في الأجل القصير، غير أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار بصورة كبيرة، يثير العديد من المخاوف لدى المستهلكين والمستثمرين نتيجة للآثار السلبية الناجمة عن ذلك. وتقوم هذه الدراسة بتحليل وقياس العلاقة بين خفض سعر الصرف الحقيقي وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري، وتهدف إلى اقتراح سياسات لتعزيز الموازين التجارية المواتية وآلية تعديل سعر الصرف التي قد تحسن من القدرة التنافسية للاقتصاد.

١٠

العنوان
 اسم المؤلف
 اسم الناشر
 سنة النشر
 رقم الطلب
 عدد الصفحات
 المستخلص

تقييم الآثار طويلة وقصيرة الأجل للدين العام المحلي على النمو الاقتصادي: دلائل تطبيقية من الاقتصاد المصري [مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: ربع سنوية، مج١٧، ٤٤، أكتوبر ٢٠١٦]
 أحمد فتحى الخضراوي
 كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
 ٢٠١٦
 د/مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
 ص ص ٧ - ٣٣

تستهدف الدراسة تحديد الآثار المرتبطة بتراكم الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي في مصر في الأجلين القصير والطويل وذلك خلال الفترة (١٩٨٢ - ٢٠١٤)، ومن ثم تحديد ما إذا كان السلوك العام للدين يتفق مع مسار وتوجهات النمو المستدام، وترجع أهمية الدراسة إلى مايعانيه الاقتصاد المصري تاريخيا من تزايد حجم الدين العام المحلي، وعلى قدرة الحكومة على التزامات ديونها، خاصة في ظل تنامي التحديات التي تواجهها الحكومة المصرية، وما يرتبط بها من زيادة في حجم الإنفاق العام للحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص العمل.

١١

العنوان
 اسم المؤلف
 اسم الناشر
 سنة النشر
 رقم الطلب
 عدد الصفحات
 المستخلص

خيارات الإصلاح الاقتصادي في مصر
 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
 ٢٠١٨
 ملف إلكتروني
 ص ١١٠

يعاني الاقتصاد المصري من غياب العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية، ويتضح ذلك عند المقارنة مع بلدان أخرى، وأيضا ضعف الهيكل الإنتاجي، بالإضافة إلى تزايد الاستثمارات العامة، مما أثر على انخفاض معدلات الصادرات، وارتفاع البطالة بين المتعلمين، مما يعكس مشاكل هيكلية في التعليم وسوق العمل. وتقدم هذه الدراسة الملامح العريضة لرؤية مصر لثلاث سنوات قادمة، والذي يتحقق من خلالها خطة للإنقاذ والجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

١٢	
العنوان	الضريبة على الثروة وعلى الأرباح الرأسمالية: المفاهيم وإمكانات ومشكلات التطبيق في مصر [بعض قضايا إصلاح المالية العامة في مصر، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦]
اسم المؤلف	سهير أبو العينين
اسم الناشر	معهد التخطيط القومي
سنة النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	ب/٣٣٦
عدد الصفحات	ص ٦٣ - ٩٤
المستخلص	في سياق الضرائب على الثروة كان لمصر تجربة في فرض ضرائب على التركات وعلى الأيلولة، لكنها ألغيت في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات، وتستدعي الظروف الحالية إعادة فرض هذه الضريبة. وتبحث هذه الدراسة في إمكانية وجود مساحة للإصلاح الضريبي في مصر في مجال الضريبة على الثروة، وتبدأ باستعراض بعض المفاهيم الخاصة بالضرائب على الثروة، والتطور التاريخي والجدل حول هذه الضريبة، كما تقوم باستخلاص دروس مستفادة من تجارب بعض الدول.

١٣	
العنوان	الضريبة على القيمة المضافة في مصر
اسم المؤلف	عبد المنعم لطفي
اسم الناشر	المركز المصري للدراسات الاقتصادية
سنة النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	ملف إلكتروني
عدد الصفحات	ص ٢٧
المستخلص	قامت الحكومة المصرية بإدخال تعديل جذري على المجموعة الاقتصادية، وذلك بهدف مواصلة تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي الساعي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعزيز مستوى التشغيل، وأحد أهم دعائم هذا الإصلاح الاقتصادي وهو إصلاح السياسة المالية العامة، حيث إن إحدى الخطوات المهمة هي تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة عوضاً عن نظام ضريبة المبيعات الحالي. وفي هذا الإطار تناقش الدراسة هيكل ضريبة المبيعات في مصر، والذي يتسبب في مشكلات مهمة مثل التشوهات الاقتصادية، والتراكم الضريبي، وعدم عدالة النظام الضريبي نتيجة إعفاء العديد من الأنشطة من ضريبة المبيعات، وخاصة في قطاع الخدمات.

١٤	
العنوان	العدالة الاجتماعية وسياسة الإصلاح الاقتصادي [احوال مصرية: فصلية ، س١٥، ٦٣٤، شناء ٢٠١٧]
اسم المؤلف	فؤاد شاكر
اسم الناشر	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
سنة النشر	٢٠١٧
رقم الطلب	د/أحوال مصرية
عدد الصفحات	ص ص ١٠٢ - ١٠٩
المستخلص	يأتي برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي يعتمد على اتباع اقتصاد السوق، وتحرير الاقتصاد مع زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية كمدخل علاجي وحيد وربما جراحي مؤلم؛ لأن بدايته ستكشف عن الأسعار الحقيقية المرتفعة بدلا من الأسعار غير الحقيقية المنخفضة التي كانت تختبئ وراء الدعم وتثبيت الأسعار، أما الوسائل التي تحقق العدالة الاجتماعية فهي التوسع في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتحقيق مورد مالي سريع للفقراء فهي تعتبر أنسب طريقة لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر. وتناقش هذه الدراسة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومؤشرات قياس العدالة الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، والتحديات نحو التطبيق الفعال لسياسات العدالة الاجتماعية، وآليات تحقيقها.

١٥	
العنوان	عشوائية الاقتصاد: الواقع المصري حلول وأفكار
اسم المؤلف	عبد الباسط حلمي أحمد
اسم الناشر	مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع
سنة النشر	٢٠١٧
رقم الطلب	دراسات/٦٨٠٠٦
عدد الصفحات	ص ٧٩
المستخلص	تعاني معظم مصانع وشركات القطاع العام من الخسائر المتراكمة وفي مجال التصنيع الزراعي حيث الاختلال الواضح في الميزان التجاري لصالح الاستيراد على حساب التصدير، وعلى مستوى الأسعار حيث تسارعت وتيرة التضخم حتى أصبحت أسعار السلع والخدمات فوق مقدرة الأفراد على مجاراتها وفوق مقدرة الدولة على مواجهتها. خلاصة القول أن هذا التحول وعلى المدى البعيد خلق حالة من العشوائية في جميع أوجه الاقتصاد. وسوف تتناول الدراسة بإيجاز أنماط هذه العشوائية ولكن من منظور اقتصادي بحت، وكيف شكلت هذه العشوائية اقتصاد أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط من حيث عدد السكان.

١٦	العنوان
قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها	اسم المؤلف
هبة محمود الباز	اسم الناشر
معهد التخطيط القومي	سنة النشر
٢٠١٦	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
٦٥ ص	المستخلص
<p>يعد الإنفاق العام إحدى الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكمي، ومن ثم على النمو والتشغيل والدخل القومي ونمط توزيعه، وفي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل. وتسعى هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر، وذلك بهدف رصد وتتبع مستويات تلك الكفاءة في الفترة (٢٠٠٠/١ - ٢٠١١/٢)، وتحليل التغيرات التي مرت بها، والوقوف على أسبابها، وأهم العوامل المؤثرة فيها.</p>	

١٧	العنوان
متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	اسم المؤلف
معهد التخطيط القومي	اسم الناشر
معهد التخطيط القومي	سنة النشر
٢٠١٧	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
١٤٦ ص	المستخلص
<p>تهدف الدراسة إلى اقتراح إطار يتضمن متطلبات التطوير اللازمة للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة في مصر، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول استعراض وتقييم لأهم الأدبيات ذات الصلة بكل من اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، للوقوف على أهم النتائج والدروس المستفادة، واختص القسم الثاني بتقييم الوضع الراهن للاقتصاد المصري من منظور الاقتصاد القائم على المعرفة، وركز القسم الثالث على اقتراح إطار المتطلبات اللازمة للتحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر.</p>	

١٨	العنوان
محددات تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الدولية للاقتصادات الصاعدة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤): دراسة قياسية [المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج٢٥، ع٣، ديسمبر ٢٠١٧]	اسم المؤلف
أمانى محمد عبد الوهاب	اسم الناشر
معهد التخطيط القومي	سنة النشر
٢٠١٧	رقم الطلب
ملف إلكتروني	عدد الصفحات
ص ٤٦ - ٧٤	المستخلص
<p>لقد شهد العقد الماضي طفرات وتباطؤ في إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الدولية، حيث شهدت إجمالي التدفقات زيادة قوية قبل الأزمة المالية العالمية، وتبعه انخفاض حاد خلال عام الأزمة المالية العالمية، وعلى الرغم من حدوث انتعاش سريع عام (٢٠١٠ - ٢٠١١) فقد ظل إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نصف حجمها قبل الأزمة. وفي الآونة الأخيرة، شهد إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الاقتصادات الصاعدة انخفاضا حادا. وتتناول هذه الدراسة الدراسات التطبيقية السابقة حول محددات تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الدولية، والمنهجية المستخدمة في ذلك.</p>	

١٩	
العنوان	محورية السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز الميزة التنافسية للصادرات المصرية [مصر المعاصرة، س١٠٧، ٥٢٢٤، يوليو ٢٠١٦]
اسم المؤلف	ماجد محمد يسري الخربوطلي
اسم الناشر	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع
سنه النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	د/مصر المعاصرة
عدد الصفحات	ص ص ٤١٧ - ٤٦٥
المستخلص	على الرغم من تبني مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي منذ ما يزيد على أربعة عقود، إلا أن الاقتصاد المصري ما زال يعاني من عجز في الميزان التجاري بصفة عامة، وضعف أداء الصادرات بصفة خاصة، وقد زاد من حدة الإشكالية زيادة حدة المنافسة على المستوى الدولي، وزيادة الاهتمام بالتنافسية، وأصبح من الضروري توضيح أهمية عوامل القدرة التنافسية وبخاصة الدور المحوري للسياسات الاقتصادية الكلية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها، وتوضيح محدداتها ومدى تأثير استقرار السياسات الاقتصادية الكلية للحكومة على تعزيز تلك القدرة.

٢٠	
العنوان	موازنة البرامج والأداء: نحو الإصلاح الاقتصادي وخفض إهدار المال العام [مجلة رؤيتنا لمصر، س١، ٤٤، ٢٠١٧]
اسم المؤلف	شريف محمد فتحي
اسم الناشر	مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية
سنه النشر	٢٠١٧
رقم الطلب	د/رؤيتنا لمصر
عدد الصفحات	ص ص ٦٠ - ٦٥
المستخلص	تعتبر الموازنة العامة للدولة أداة رئيسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحتوي على برامج الحكومة لمواجهة التحديات القائمة، والعبور نحو آفاق المستقبل، من خلال تعظيم موارد الدولة، وتوجيهها بما يحقق أفضل استخدام لها وأكبر نفع لمختلف فئات المجتمع. وتتناول هذه الدراسة التعريف بموازنة البرامج والأداء، ثم التطرق إلى عدد من النماذج الدولية التي نجحت في التحول من موازنات البنود إلى موازنة البرامج والأداء، وأخيرا الخطوات الإجرائية اللازمة التي تدفع مصر نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء.

٢١	
العنوان	نحو توجه اقتصادي مصري اشتراكي الرؤى ورأسمالي الآلية [مجلة رؤيتنا لمصر، س١، ٤٤، ٢٠١٦]
اسم المؤلف	فيروز الدولتلي
اسم الناشر	مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية
سنه النشر	٢٠١٦
رقم الطلب	د/رؤيتنا لمصر
عدد الصفحات	ص ص ٣٤ - ٥١
المستخلص	تقدم هذه الدراسة محددات التوجه الاقتصادي، وكيفية تنفيذ آلياته التي تتطلب تنسيق جهود جميع مؤسسات الدولة، وتوافر حرية اقتصادية لمصر تضمن تنفيذ أي قرار اقتصادي داخلي، بجانب زيادة التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي (المالية، النقدية، التجارية) كل في إطار موحد يضمن التناسق بينها وبين الجوانب الاجتماعية لعدد كبير من معدومي الدخل في مصر، مع إدارة الدولة لمصطلحي التنمية غير المتوازنة والسلاسل الصناعية، في ظل توجهها الاشتراكي الرؤى والرأسمالي الآلية.

كشاف المؤلف

الرقم المسلسل للدراسة	اسم المؤلف
٨	إبراهيم العيسوي
٥	أحمد رفعت خميس
١٠	أحمد فتحي الخضراوي
١٨	أماتي محمد عبد الوهاب
٣	دعاء إسماعيل مرسي
١٢	سهير أبو العينين
٢٠	شريف محمد فتحي
١٥	عبد الباسط حلمي أحمد
١٣	عبد المنعم لطفي
١٤	فؤاد شاكر
٢١	فيروز الدولتي
١٩	ماجد محمد يسري الخربوطلي
٩	محمد عبد الحميد شهاب
٢	المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
١١	المركز المصري للدراسات الاقتصادية
٤	مصطفى محمود عبد القادر
١٧	معهد التخطيط القومي
١	منال ممدوح إمام
٧	نيفين كمال حامد
١٦	هبة محمود الباز
٦	هدى محمد صبحي مصطفى

جمهورية مصر العربية
مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
ص.ب ١٩١ مجلس الشعب
١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
ت: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢)
فاكس: ٢٧٩٧٩٢٢٢ (٢٠٢)
Email: info@idsc.net.eg
Library@idsc.net.eg